ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار الاستقرار التجددي قوله على
هذا القياس كالمبتدا ايضا فان له مع الخبر المفرد مقاما ليس له مع الخبر اذا كان
جملة اه حريري قوله وارتفاع معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقد مرات
الغرض متشابهات تتعدد مراتب البلاغة وكون بعضها اعلى من بعض ثم تعيين
اعلاه واسفله اه عبد الحكيم قوله في الحسن اي في باب الحسن وهذا احتراز عن
ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة
التاثير وتمامه انظر عبد الحكيم وكتب ايضا على قوله في الحسن مانصه اي بالنظر
لذاته اه يس قوله والقبول اي بالنظر الى السامع والبلغا اه يس قوله الامر الذي
اعتبره الخ فالاعتبار بمعنى المعتبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات
فمطابقة الكلام له بمعنى اندراجه تحته او نفس الخصوصيات فالمطابقة بمعنى
الاشتمال على ما مر قوله بحسب السليقة الخ لقائل ان يقول بقي قسم آخر وهو
ان يكون بحسب ما عرف من القواعد المدونة من غير ان يصدر منه تتبع لما
ذكر ويمكن ان يجاب بدخول هذا في القسم الثاني بنوع مسامحة لان تلك
القواعد ماخوذة من التتبع والاخذ منها اخذ منه بواسطة واما عدم اعتبار مثله
فبعيد اه يس وكتب ايضا على قوله بحسب السليقة مانصه اي كالمتكلم
من العرب العرباء قوله او بحسب تتبع خواص التراكيب كان من غيرهم قوله وراعيت حاله
اي الامر الداعي اليه فعطفه على ما قبله من عطف المسبب على السبب لان رعاية
الامر الداعي كالانكار سبب لاعتبار الشيء اي التاكيد مثلا فتامل قوله واراد بالكلام
الكلام الفصيح اي لان الفصاحة عند المص معتبرة في البلاغة وحمل الكلام على
الكلام الفصيح لان البليغ يندفع ما اورد على كل من المقدمتين في قول المص وارتفاع
الخ اما الاولى فلان ارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول انما هو بزيادة ما
المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لا بنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة
انما هو اصل الحسن واما الثانية فلان الانحطاط في الحسن يوجب اصل الحسن
واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط في الحسن
بعدم المطابقة وحاصل الدفع ان اصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة
والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه انه لا يوافق حكم المص فيما سياتي بان غير
المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات الحيوانات والجواب بان المراد
الحاقه بها في مجرد عدم مراعات الخواص بعيد فالحق ان المراد الكلام البليغ
ويجاب عن الايراد على المقدمتين بما ذكره المحشي وغيره اه يس وحاصل
جواب المحشي الحفيد ان كمال المطابقة مطابقة فيصح ان يقال الارتفاع
بالمطابقة اي بجنس المطابقة فالاضافة للجنس ثم ان اصل الحسن ايضا
بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم
المطابقة

(هامش: فيعلم بيان ... بقوله واما طرفاه اعلى واسفل اه)

(هامش: والصحيح ان يقول لان الامر الداعي سبب للاعتبار ... الذي هو التاكيد كالتاكيد ... [illegible])

(هامش: [illegible])

٦٠

المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب ايضا بان الاضافة للكمال
اي الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه قوله الداخل
في البلاغة اي في بابها ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي
قوله الداخل في البلاغة شرحه اصل الحسن الذاتي بالفصاحة كما يفيده جواب الشيخ
عن الاعتراض على مقدمتي المص كما مر وليندفع الاعتراض بان الداخل في البلاغة
الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب ايضا على قوله الداخل مانصه
تفسير للذاتي قوله لحصر له بالمحسنات البديعية اي من حيث يبحث عنها في علم البديع
لعدم اقتضاء الحال اياها اذ هي من حيث يبحث عنها في علم المعاني لاقتضاء الحال
اياها موجبة للحسن الذاتي ولذا ذكر الالتفات الذي هو من المحسنات ونحوه
في المعاني لذا في الحفيد وتقدم بسطه قوله بمقتضى الحال الفا للتفريع على قوله
وارتفاع الخ والى ذلك الاشارة بقول الش بعد ما اذا علم الخ وجعل الفا تعليلية
لان المناسب حينئذ ان يقال ما لاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان
التفريع اشيع قوله علما اي بناء على ما الخ قوله تفيده اضافة المصدر اي بالعموم
فان اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم اي كل ارتفاع حاصل
بالمطابقة ويلزم منه انه لا ارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق ان
كل ارتفاع حاصل بها وكتب ايضا على قوله المصدر مانصه لانه مفرد مضاف فيعم
قوله معلوم اي بقل وعلم اشارة الى ان هذه المقدمة معلومة مما بينهم وليست
معلومة من كلام المص اي علما قريبا والمراد التركيب في كلام المص عليهما معا لكن
حذفت احداهما للعلم بها وحاصله كلام الش ان هنا مقدمتين مقدمة معلومة من
كلامهم ومقدمة ماخوذة من كلام المص فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى
والمقدمة الماخوذة من كلام المص كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه
ان يقال ارتفاع شان الكلام بمطابقته لمقتضى الحال وارتفاع شان الكلام بمطابقته
للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب
بحذف المكرر وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى
وان كان يستلزمه وهو ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا رد القياس
الى الشكل الاول انتج عين المدعى بان يقال مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته
شان الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شان الكلام هو الاعتبار المناسب كذا قيل
اقول ما ذكره من ان نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ما ذكر
غير صحيح وكذا قول بعضهم ان نتيجته مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
والصواب ان نتيجة القياس المذكور هكذا الكلام بمطابقته لمقتضى الحال كائن
بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا ايضا غير المدعى فالذي يظهر ان يجعل

(هامش: بع)

(هامش: ايما صنيعه ما علم من ان ارتفاع الشان انما يكون بالبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال كما يعلم مما ياتي)